الأمم المتحدة S/2014/1

مجلس الأمن

Distr.: General
2 January 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٢ – ففي ذلك القرار، طلب إلي المجلس أن أطلعه بانتظام على الوضع في مالي وعلى تنفيذ ولاية البعثة. وطلب إلي المجلس بوجه خاص أن أقدم كل ثلاثة أشهر، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تقريرا يتضمن معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية، والعناصر السياسية ذات الأولوية، والمعلومات ذات الصلة بالتقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتهما. وطُلب إلي علاوة على ذلك أن أضمن تقاريري استعراضا لمستوى القوات وتشكيلها ونشر جميع العناصر المكونة للبعثة. ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ثانيا – العملية السياسية

٣ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بمواصلة إحراز تقدم هام صوب إعادة إرساء النظام الدستوري بشكل كامل، مع إجراء انتخابات تشريعية شفافة وجيدة التنظيم. كما بُذلت جهود ملحوظة من أجل إجراء المشاورات الوطنية وإعادة الإعمار. غير أنه أحرز تقدم أقلُّ شأنا في مجالات هامة أخرى، وخاصة فيما يتعلق بإعادة بسط سلطة الدولة وتوفير الخدمات الأساسية في الشمال، وتنفيذ الاتفاق الأولي، بما في ذلك تجميع عناصر الجماعات المسلحة في مواقع. ولم تُعقد اجتماعات لجنة المتابعة والتقييم واللجنة التقنية المشتركة للأمن التي حُدد موعدها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر.

070114 070114 13-63508 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – الحوار والمصالحة

٤ – عقب القرار الذي اتخذه في ١٨ أيلول/سبتمبر كل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد بتعليق مشاركتهما في لجنة المتابعة والتقييم، توجه ممثلي الخاص في ٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى واغادوغو، حيث اجتمع مع الرئيس كومباوري وممثلي الجماعات المسلحة. وأصدرت هذه الجماعات بعد ذلك بيانا تعلن فيه استئناف مشاركتها في اجتماعات اللجنة.

٥ – وفي أعقاب الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلها ممثلي الخاص في مالي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، أفرجت الحكومة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر عن ١١ سجينا بصفة ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة. وأُلغيت كذلك في وقت لاحق أوامر إلقاء القبض على أربعة أعضاء البرلمان السابقين المنتمين للحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد.

٦ – وكانت الحكومة قد أصرت على أن تقوم الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإخلاء مباني المحافظة ومحطة الإذاعة الوطنية في كيدال قبل استئناف اجتماعات لجنة المتابعة والتقييم. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس ممثلي الخاص وفدا من ممثلي المجتمع الدولي في زيارة إلى واغادوغو للقاء الأطراف الموقعة على الاتفاق الأولي. وبعد إجراء مشاورات، وقعت جهات التنسيق السياسي للجماعات المسلحة في اليوم نفسه إعلانا التزمت فيه بإخلاء مقر محافظة كيدال ومحطة الإذاعة بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأخلت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في ذلك التاريخ مباني المحافظة ومحطة الإذاعة بحضور وفد رفيع المستوى من البعثة وأعضاء آخرين في اللجنة التقنية المشتركة للأمن.

٧ – واتخذت الحكومة مبادرة إجراء سلسلة من الأنشطة التشاورية الوطنية بشأن الوضع في الشمال. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، التأمت في إطار المنتدى الوطني المعني باللامركزية في مالي الجهات الحكومية الفاعلة على الصعيد المحلي، وممثلو المجتمعات المحلية، بمن فيهم المقيمون في مخيمات اللاجئين، والخبراء والشركاء الدوليون. وسعى المشاركون في الاجتماع إلى إيجاد السبل الكفيلة بمعالجة القضايا ذات الصلة بالشمال، بما فيها نقل السلطة وتزويد الهياكل الحكومية المحلية بالموارد المالية والتقنية. وأعربت الحكومة عن التزامها بتنفيذ التدابير الضرورية الرامية إلى تحقيق لا مركزية حقيقية وشاملة للجميع.

٨ – وفي الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت الحكومة المؤتمر الوطني المتعلق بشمال مالي، وهو مبادرة تهدف إلى تشجيع أساليب الحوكمة الرشيدة، وإصلاح المؤسسات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن في شمال مالي.

وشارك في الاجتماع كل من الحركة العربية الأزوادية ومجلس تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة. غير أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد رفضا الحضور، إذ أصرا على أن إجراء أي حوار وطني ينبغي أن يتم بالتشاور الكامل مع جميع أطراف الاتفاق الأولي.

٩ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت الحكومة مؤتمرات غاو المحلية والإقليمية، التي نوقشت خلالها توصيات المؤتمر الوطني المتعلق بالشمال على مستوى المجتمعات المحلية وعلى الصعيد الإقليمي. وفي نهاية الاجتماع، تم اعتماد خريطة الطريق الخاصة بمنطقة غاو، التي تشمل مقتضيات الحوار والمصالحة فيما بين المجتمعات المحلية وداخلها وقضايا الأمن والتنمية. وأعلنت الحكومة عن نيتها عقد لقاءات محلية وإقليمية مماثلة في موبتي وكيدال وتمبكتو ومناطق أخرى في عام ٢٠١٤.

باء - الانتخابات

١٠ - كانت الانتخابات التشريعية بمثابة خطوة رئيسية ثانية نحو إعادة إرساء النظام الدستوري. وجرت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وبلغت نسبة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٣٨,٤٩ في المائة في جميع أنحاء البلد، مقابل ٣٣ في المائة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧. وجرت الجولة الثانية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بمشاركة ما يقرب من ٣٧ في المائة من الناخبين المسجلين. وعلى الرغم من الحوادث البسيطة التي سُجلت في دائرة ديري الانتخابية، وفي منطقة تمبكتو، وبعض بلديات باماكو، قدر المراقبون الدوليون أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة بشكل عام، ولاحظوا أوجه تحسن في العملية الانتخابية منذ الانتخابات الرئاسية.

١١ - وقدمت البعثة الدعم اللوجستي والأمني في جميع مراحل العملية الانتخابية. فقامت بتيسير نشر معدات وأفراد الهيئة العامة للانتخابات في المناطق الشمالية، بما في ذلك غاو، وتمبكتو، وكيدال، وموبتي، ووظفت ٥٥ من مساعدي شؤون اللوجستيات الانتخابية، أي مساعد واحد لكل دائرة من الدوائر الانتخابية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي من خلال مشروع لدعم العملية الانتخابية في مالي في تعيين موظفي مواقع الاقتراع، وطبع قوائم الناخبين، وإعادة تنشيط المركز الهاتفي لإرشاد الناخبين. وقدم البرنامج الدعم أيضا إلى حملات التربية والتوعية المدنية من خلال ٦٢ من منظمات المجتمع المدني لتعبئة الناخبين وتخفيض عدد بطاقات التصويت الملغاة.

١٢ - وشجعت الحكومة اللاجئين والمشردين داخليا على العودة الطوعية من أجل ضمان انضمام الجميع وتحقيق أعلى نسبة ممكنة من مشاركة الناخبين. وفي الفترة من ١٥ إلى

٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أجريت عملية خاصة لنقل العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا إلى مراكز الاقتراع التي يختارونها في مقاطعة التصويت الخاصة بأماكن إقامتهم الحالية. وقد تم نقل ما مجموعه ٤٢٣ ١٦٣ ناخبا من دائرة انتخابية إلى أخرى، معظمهم من المشردين داخليا، ولكن بينهم أيضا عدد محدود من اللاجئين.

١٣ - وقامت الحكومة أيضا بتشجيع مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت البعثة في اجتماع نظمته وزارة شؤون المرأة برئاسة رئيس الوزراء، بهدف توعية الأحزاب السياسية بضرورة زيادة عدد النساء في القوائم الانتخابية للانتخابات التشريعية. وفي هذه المناسبة، أعلن رئيس الوزراء تخصيص وقت إضافي للنساء المرشحات في وسائط الإعلام. وأعقب ذلك اتخاذ تدابير مماثلة من جانب وسائط الإعلام التابعة للقطاع الخاص. كما قدمت البعثة الخبرة التقنية في حلقة دراسية عن استراتيجيات الاتصالات الانتخابية للمرشحات في الانتخابات التشريعية.

ثالثا - الأمن وتحقيق الاستقرار

ألف - الوضع الأمني

١٤ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتدهور الوضع الأمني عموما في الشمال. وكشف عدد من الهجمات المنفذة باستخدام أجهزة تفجيرية يدوية الصنع أن الجماعات الإرهابية والجماعات الأخرى قد نظمت نفسها مجددا، واستعادت بعض القدرة على تنفيذ العمليات. وشهدت كيدال احتدام التوتر من جديد، ووردت تقارير عن وقوع اشتباكات طائفية في منطقتَي غاو وتمبكتو.

١٥ - وأعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مسؤوليتها عن عدة حوادث في غاو. ففي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أُطلقت سبعة صواريخ على مدينة غاو، مما أدى إلى إصابة جندي مالي إصابة بالغة الخطورة. وفي اليوم نفسه، تسبب جهاز تفجيري يدوي الصنع في إلحاق ضرر جزئي بجسر يقع على بعد ٤٥ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من أنسونغو. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أُطلق صاروخان آخران على مدينة غاو. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلق صاروخ واحد على الأقل في ميناكا. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلقت ثلاثة صواريخ أخرى في غاو. ولم تسفر هذه الهجمات الصاروخية عن أي إصابات.

١٦ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقي القبض على عنصرين مسلحين في تين أزارارغان (منطقة غاو) أثناء دورية منسقة بين القوات المسلحة المالية والبعثة وعملية سيرفال. وأدى

حادث لتبادل إطلاق النار بين عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد والقوات المسلحة المالية إلى مقتل ثلاثة من محاربي الحركة وإصابة واحد آخر على الأقل بجراح.

١٧ - ولا تزال التوترات بين الطوائف تشكل مصدرا للقلق. ففي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام الطوارق باختطاف تسعة أشخاص منحدرين من أصل عربي في تابنكورت (منطقة غاو). وفي تطور ذي صلة بالموضوع وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف رجال من العرب رجلا من الطوارق بين تاركينت وحرسان في منطقة بورم (منطقة غاو). وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر قتل أفراد من جماعة الطوارق، في منطقة تمبكتو، تسعة عرب في تيلمسي على الحدود مع موريتانيا، في ما يبدو أنه سلسلة من الهجمات الانتقامية بين الجماعتين.

١٨ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أقدم أربعة أشخاص على قيادة سيارة مفخّخة باتجاه مركز تفتيش تابع للبعثة في تيساليت وقاموا بتفجيرها فيه. وأدى ذلك إلى مقتل سبعة أشخاص، منهم أربعة مدنيين وطفل يبلغ من العمر ست سنوات وفردان من حفظة السلام التابعين للبعثة. وقد أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن الهجوم. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل أربعة مدنيين وجُرح سبعة آخرون من جراء انفجار جهاز تفجيري يدوي الصنع مزوّد بسلك للتحكم كان قد نصبه الجناة على الطريق بين ميناكا وأنسونغو. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت مركبة تابعة لجيش مالي أثناء مرافقتها الأمنية لصحفيَين أجنبيَين لهجوم بقذيفة مشكلة خارقة قرب بلدة المُسترات بمنطقة غاو. وأسفر الحادث عن جُرح جندي واحد من مالي. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت مركبة تابعة لعملية سيرفال لهجوم في كيدال بما يبدو أنه جهاز تفجيري يدوي الصنع يُتحّكم فيه لا سلكيا، أسفر عن إصابة ثلاثة جنود فرنسيين. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أقدم مفجر انتحاري على تفجير عبوة ناسفة محمولة في ميناكا، مما أدى إلى مصرعه لكن دون وقوع أي إصابات أخرى. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، تم تفجير سيارة مفخّخة في كيدال، مما أدى إلى مقتل جنديين سنغاليَين تابعَين للبعثة وإصابة سبعة أفراد آخرين من حفظة السلام وأربعة جنود من مالي. وفي أعقاب هذا الهجوم، وفي خضم انتشار إشاعات بأن سيارتين محملتين بمواد متفجرة قد بقيتا في المدينة جاهزتين للتفجير، قام جنود من حفظة السلام التابعين للبعثة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر أثناء حراستهم لمحافظة كيدال بإطلاق النار على سيارة كانت تقترب من موقعهم بسرعة فائقة بعد أن تجاهل السائق أمرا بالتوقف. وفي حالتين أخريَين في نفس اليوم، أطلق جنود تابعون للبعثة النار على راكبي دراجات نارية أثناء مرورهم على مقربة من مركباتهم فأصابوا راكبا بجروح. وفي اليوم التالي، تظاهر أصحاب المحلات التجارية في كيدال احتجاجا على هذه الحوادث. وفي ٢١ كانون

الأول/ديسمبر، أصاب جهاز تفجيري يدوي الصنع قافلة لوجستيات تابعة للبعثة على الطريق الرابط بين مدينتي غاو والنفيس، مما أدى إلى إصابة فرد من حفظة السلام.

١٩ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت مظاهرات عنيفة في غاو وميناكا. ففي غاو، نظم مئات من المتظاهرين احتجاجا على قائمة ركاب متنازع عليها قدمتها الحكومة إلى البعثة لأغراض نقل الوفود جوا للمشاركة في المؤتمر الوطني المتعلق بالشمال في باماكو. وتظاهروا خارج مبنى المحافظة ومحل إقامة العمدة وأماكن الإيواء التابعة للأمم المتحدة، حيث عمدوا إلى أعمال الرشق بالحجارة وإضرام النار في العجلات. وأقيمت حواجز مانعة على الطرق الرئيسية. وعاد الوضع إلى طبيعته في اليوم التالي بعد نقل ٤٦ مندوبا إقليميا إضافيا إلى باماكو جوا بدعم من البعثة. ووقعت أيضا مظاهرات في ميناكا حيث استهدف غضب المتظاهرين السلطة الحكومية المحلية تعبيرا منهم عن شعورهم بالإحباط بسبب عدم توافر الخدمات الأساسية، بما فيها الماء والكهرباء، وسوء أداء نظام القضاء، وانعدام الأمن، وتفاقم الأحوال الاقتصادية.

٢٠ - واتسمت الحالة الأمنية في كيدال بشدة التردي بوجه خاص. فإضافة إلى الهجمات غير المتكافئة، اختُطف صحافيان فرنسيان في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقُتلا في مدينة كيدال. وأعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن عمليتي الاختطاف والقتل. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام جنديان من قوات مالي المسلحة، في بلدة تاسيك الواقعة على مسافة ٤٣ كيلومترا جنوبا في جنوب شرق كيدال، بالاعتداء على ثلاثة مبعوثين أوفدهم أحد زعماء كيدال التقليديين لتسوية خلاف داخلي.

٢١ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أبدى رئيس الوزراء ووفد من المسؤولين الحكوميين اعتزامهم القيام بزيارة إلى كيدال لتنصيب حاكمها رسميا في مبنى المحافظة الذي كانت قد أخلته الحركة الوطنية لتحرير أزواد منذ فترة قصيرة. وعملا باتفاق سابق مع حاكم كيدال، انتشرت قوات مالي المسلحة وقوات عملية سيرفال ووحدة الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة في المناطق المحيطة بالمطار. واحتشد نحو مائة مدني في المطار للاحتجاج على الزيارة. ورشق المتظاهرون بالحجارة جنود جيش مالي الذين ردّوا بإطلاق نيران أسلحتهم على المتظاهرين، مما أسفر عن إصابة أربعة منهم بجروح. وأدى ذلك إلى إلغاء رئيس الوزراء زيارته. ورغم أن عملية سيرفال والبعثة قد كفلتا تلقّي المدنيين الذين جُرحوا في الحادث عناية طبية عاجلة، فقد تُوفّيت إحدى النساء في ٥ كانون الأول/ديسمبر في باماكو. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت خمسة صواريخ أو قذائف مدافع هاون على مقربة من المخيم المشترك بين عملية سيرفال والبعثة.

٢٢ - وتدخلت عملية سيرفال أربع مرات لدعم البعثة في الحالات التي شكّلت تهديدا وشيكا وخطيرا. ففي تيساليت، قدمت العملية، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، دعما مباشرا إلى البعثة في أعقاب الهجوم غير المتكافئ الذي تعرضت له، وذلك بتوفير خدمات إجلاء طبي لستة جرحى من حفظة السلام وإبطال مفعول ما تبقّى من الأجهزة المتفجرة. وساعدت عملية سيرفال أيضا في الرد على هجمات شُنت على البعثة في ميناكا في ثلاث مناسبات في تشرين الثاني/نوفمبر. وتمثل حادثان منها في محاولة جماعات مسلحة اقتحام مباني البعثة، فيما كان الثالث ردا على هجوم تعرضت له البعثة في تين أنزارارغان.

باء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٣ - ينص الاتفاق الأولي على جملة أمور منها تجميع الجماعات المسلحة، كخطوة أولى، في انتظار أن تجرى عملية أوسع نطاقا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق تسوية سلمية شاملة. فعملية التجميع الحالية هي بمثابة إجراء مؤقت يتوخى تحقيق الاستقرار ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة ماثلة. والحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، اللذان يزعمان أنهما يضمان في صفوفهما ما بين ٠٠٠ ٧ و ٠٠٠ ١٠ عضو في المجموع، قدّما إلى اللجنة التقنية المشتركة للأمن قائمة تضم أسماء ٠٨٨ ٩ مقاتلا لمنطقة كيدال وحدها. غير أنه لم يُدرج في القائمة لأغراض تجميع المقاتلين سوى ٨٤٧ ١ فردا من أولئك المقاتلين. بل إن عددا أقل من ذلك قد تم بالفعل تجميعه في ثلاثة مواقع في منطقة كيدال. وقد أشارت الجماعات المسلحة إلى أن سيادة انعدام الأمن في الشمال يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون تجميع عدد أكبر من المقاتلين.

٢٤ - وتدعم البعثة عملية التجميع على الصعيدين الاستراتيجي والتقني. فإضافة إلى توفير الدعم اللوجستي والغذاء والماء إلى المقاتلين المنتمين إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد في مواقع التجميع الثلاثة القائمة، تساعد البعثة الحكومة على وضع استراتيجية للتجميع من أجل تحديد نطاق العملية بشكل أفضل والانتقال في نهاية المطاف إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الضرورية. وتعكف البعثة أيضا على تحديد مصادر التمويل الكفيلة بتعزيز الدعم اللوجستي المقدم إلى مواقع التجميع القائمة، فضلا عن إمكانية إنشاء ثمانية مواقع إضافية، بما في ذلك مواقع لمقاتلي الحركة العربية الأزوادية ومجلس تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة. وبالإضافة إلى الدعم المادي والتقني، تدعو البعثة أيضا إلى تنفيذ مبادرات مجتمعية لمواكبة العملية والحفاظ على بيئة سلمية في أوساط المجتمعات المحلية المتاخمة لمواقع التجميع.

جيم – دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢٥ – تواصل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيق وإسناد مهام تسعة أفرقة عمل معنية بالتخلص من الذخائر المتفجرة أوفدها متعهدون دوليون في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام لمسح ووسم المناطق الخطرة وتطهيرها من الألغام في مناطق موبتي وسيغو وتمبكتو وغاو. فمنذ ١ تشرين الأول/أكتوبر، أُزيلت ٣٥٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ حتى الآن، أُجريت عمليات مسح في ٣٧٩ قرية وتم تحديد ووسم ٤٠ منطقة ملوثة. وأكدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وقوع ٨٨ من الإصابات في صفوف المدنيين من جراء مخلفات الحرب من المتفجرات منذ بداية النزاع (١٣ قتيلا و ٧٥ جريحا) من بينهم ستة قتلى و ٥١ جريحا من الأطفال.

٢٦ – وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم التدريب في مجال التوعية لقوات الدفاع والأمن في مالي والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة ووحدات البعثة فيما يتعلق بالتهديدات التي تشكلها مخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية والأجهزة التفجيرية يدوية الصنع. واكتملت دورة تدريبية ثانية في مجال التخلص من الذخيرة المتفجرة شارك فيها ٣٣ فردا من قوات الدفاع والأمن في مالي، في باماكو في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. واختير عشرون من المتعهدّين الذين أكملوا التدريب بنجاح لتلقّي تدريب متقدم مدته ثمانية أسابيع أخرى في مركز التدريب على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في بنن. واكتملت أيضا دورة تدريبية منفصلة مدتها أربعة أسابيع في مجال إدارة سلامة المخزونات شارك فيها ٣٢ فردا من قوات الدفاع والأمن في مالي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

رابعا – إعادة بسط سلطة الدولة

٢٧ – تواصلت جهود إعادة بسط سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أنحاء الجزء الشمالي من البلد بوتيرة بطيئة رغم قيام الحكومة بسن سياسات تشجع على عودة المحافظين ونواب المحافظين إلى مناطق موبتي وغاو وتمبكتو وكيدال. ولم يستأنف بعدُ عدد كبير من مسؤولي الدولة مهامهم، بمن فيهم المسؤولون عن الخدمات الفنية الرئيسية، نظرا لاستمرار انعدام الأمن ونقص الهياكل الأساسية والمعدات، ولا سيما في غاو وكيدال وتمبكتو. وقد أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن انطلاق مشاريع ترمي إلى إعادة تأهيل الهياكل الأساسية العامة وتوفير الأثاث والمعدات اللازمة للمرافق الإدارية على مستوى المقاطعات.

ألف – إصلاح قطاع الأمن

٢٨ – في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عيّن الرئيس كيتا رئيسا جديدا لأركان الدفاع ومديرا عاما جديدا للشرطة الوطنية ورئيسا جديدا لجهاز المخابرات.

٢٩ – وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، بدأت الحكومة رسميا عملية إصلاح قطاع الدفاع بإنشاء ١١ فريقا عاملا فرعيا لوضع استراتيجية شاملة في هذا الصدد. وستعالج الأفرقة العاملة مسألة العقيدة العسكرية، وإعادة هيكلة القوات المسلحة، وتنظيم الدفاع على صعيدي الأقاليم والعمليات، والدعم اللوجستي، والقدرة التشغيلية، وإدارة الموارد البشرية، والتدريب، والاستخبارات، والتعاون الإقليمي، والاتصالات.

باء – إنفاذ القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

٣٠ – ما زال وجود أفراد الشرطة والدرك والحرس الوطني الماليين في الشمال محدودا للغاية، ولكن الجهود الرامية إلى زيادة أعدادهم مستمرة. وحتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، كان قد تم نشر ٢٠٧ من أفراد الشرطة، و ٣٦٧ من أفراد الدرك و ٤٨٧ من الحرس الوطني في غاو وكيدال و وموبتي وتمبكتو. ويحول الافتقار إلى الهياكل الأساسية مثل المحاكم والسجون والمكاتب وأماكن الإقامة، فضلا عن الشواغل الأمنية، دون نقل السلطات القضائية إلى المناطق الشمالية، لا سيما في كيدال. وحتى الآن، لم ينقل سوى اثنين من المدعين العامين وستة من موظفي الإصلاحيات إلى مدينتي غاو وتمبكتو. ويمكن أن تؤدي أوجه القصور في إقامة العدل في كيدال إلى الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة. ونظرا لأن السكان المحليين لا يعترفون بسلطة الموظفين القضائيين، فإن معظم الانتهاكات والجرائم ينظر فيها الزعماء التقليديون. وغالبا ما يفلت من العقاب من يدعى ارتكابهم جرائم عادية.

٣١ – وتواصل البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى وزارة العدل من أجل إيفاد أفرقة صغيرة من الأفراد العاملين في القضاء والمؤسسات الإصلاحية إلى الشمال من أجل التخطيط والإعداد لتجديد أماكن العمل والقيام في نهاية المطاف باستئناف الأنشطة المتعلقة بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية في غاو وتمبكتو. وتدعم البعثة أيضا إدارة السجون من أجل وضع خطة للتنمية الاستراتيجية. وقدمت أيضا المشورة التقنية من أجل وضع استراتيجيات لتعزيز سبل الوصول إلى العدالة وإدارة الإصلاح القضائي وإنشاء المراكز القضائية التي من شأنها أن تساعد في تخفيض عبء العمل عن محكمة البلدية الثالثة في باماكو التي ما زالت تتولى حتى الآن الفصل في التهم ذات الصلة بالإرهاب.

خامسا – حماية حقوق الإنسان

ألف – حقوق الإنسان

٣٢ – واصلت البعثة توثيق الانتهاكات والاعتداءات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي التي ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة المالية وجماعات مسلحة في المناطق الشمالية. وقتل ما لا يقل عن ٤ جنود واختفى ١٢ جنديا خلال الاشتباكات التي وقعت في كاتي في ٣٠ أيلول/سبتمبر بين فصائل مختلفة من الجيش المالي. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قتل رجل من الطوارق في منزله بأبيبارا في كيدال على يد ثلاثة رجال تم تحديد هويتهم بوصفهم أعضاء في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت مجموعة مكونة من خمس نساء من طائفة سونغاي للاغتصاب على يد ثمانية رجال مسلحين في منطقة غوندام في نواحي تمبكتو.

٣٣ – وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر أحد قضاة التحقيق ١٧ أمرا بالمثول إلى ١٧ من الأفراد العسكريين، بمن فيهم الفريق الأول أمادو هايا سانوغو، في ما يتعلق بأعمال عنف ارتكبت في عام ٢٠١٢. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مثل الفريق الأول سانوغو أمام قاضي التحقيق بتهم الاشتراك في عملية اختطاف ذات صلة باختفاء ٢٣ جنديا عقب محاولة الانقلاب التي جرت في ٣٠ نيسان/أبريل عام ٢٠١٢. وأمر القاضي باحتجازه. وتم أيضا اعتقال ٢٨ جنديا آخرين كانوا في مقر إقامة الفريق الأول سانوغو وهم حاليا محتجزون في معسكر للدرك في باماكو. وفي الليلة الفاصلة بين ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، عثرت قوات الدرك في سياق التحريات التي كانت تقوم بها عن الفريق الأول سانوغو على مقبرة جماعية بها ٢١ جثة يعتقد أنها لمفقودين من ''القبعات الحمر'' في دياغو (منطقة كوليكورو).

٣٤ – وواصلت البعثة رصد الصراعات الطائفية بين الأهالي في المناطق الشمالية. وقامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا بإيفاد بعثات تقييم الحماية إلى المناطق المعرضة للعنف الطائفي، ولا سيما في منطقة تمبكتو، لرصد السلطات المحلية والعمل معها.

٣٥ – وانخفض عدد الاعتقالات المتصلة بالنزاع بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان بعض الأشخاص الذين تم اعتقالهم من اللاجئين العائدين ومعظمهم من الطوارق والعرب. معظم الأشخاص الذين تم اعتقالهم متهمون بالارتباط بجماعات مسلحة أثناء فترة الاحتلال. وللبعثة كامل الحرية في دخول مراكز الاحتجاز، باستثناء مراكز الاحتجاز التي يسيطر عليها جهاز أمن الدولة. وأجرت البعثة مقابلات مع ثمانية محتجزين سابقين أبلغوا عن تعرضهم للتعذيب أثناء احتجازهم من قبل جهاز أمن الدولة.

٣٦ - وعملا بالمادة ١٨ من الاتفاق الأولي، أفرجت سلطات مالي، خلال الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، عن ٥٤ محتجزا لهم صلة بالنزاع، كان من بينهم ١٨ شخصا أدرجت أسماؤهم في قائمة للحركة الوطنية لتحرير أزواد/المجلس الأعلى لوحدة أزواد تشمل ١٢١ محتجزا.

٣٧ - وواصلت البعثة تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفي الدولة والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة (أعضاء المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) فضلا عن العنصر العسكري بالبعثة. ونظمت دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لأكثر من ٧٠٠ من موظفي الشرطة الوطنية والدرك والمؤسسات العسكرية ومنظمات المجتمع المدني. كما تلقت قوات البعثة في باماكو وشمال مالي التدريب في مجال حقوق الإنسان.

باء - حماية المدنيين

٣٨ - واصلت البعثة المشاركة بفاعلية في آليات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة المتعلقة بحماية المدنيين. وجرى إيفاد بعثات تقييم إلى المناطق المعرضة للعنف الطائفي ولوقوع اشتباكات بين قوات الأمن والدفاع المالية والجماعات المسلحة. وقامت هذه البعثات برصد الأخطار التي تهدد المدنيين والإبلاغ عنها، والتواصل مع المجتمعات المحلية، والعمل مع السلطات في إطار جهود الوقاية والاستجابة.

جيم - العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

٣٩ - ما زالت حوادث العنف الجنسي والاغتصاب مثارا للقلق في مالي، ولا سيما في الشمال. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ تم الإبلاغ عن ٢٧٦ حالة اغتصاب، بما فيها ٦٨ حالة اغتصاب أطفال. وكانت أغلبية هذه الحالات في تمبكتو وغاو. واتخذت الحكومة تدابير ترمي إلى التصدي لهذه الجرائم عن طريق تكليف السلطات القضائية بإعطاء الأولوية لحالات العنف الجنسي، ولكن الجهود الرامية إلى التحقيق في هذه الجرائم وتحديد مرتكبيها تواجه عوائق من جراء بطء عودة السلطات القضائية إلى الشمال.

٤٠ - وتواصل الأمم المتحدة دعم الأعمال الرامية لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتم إنشاء آليات للرصد والتحليل والإبلاغ، وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم العلاج في فترة ما بعد الاغتصاب في المرافق الصحية الواقعة في المناطق المتضررة، التي يوجد معظمها في غاو وتمبكتو. وشاركت البعثة أيضا في سلسلة من الاجتماعات مع

منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، لجمع البيانات بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بهدف تحسين تحليل وفهم أنماط واتجاهات العنف الجنسي في المناطق المتضررة من النزاع. ويصعب إجراء تقييم لكامل نطاق العنف الجنسي نظرا لأن الخوف من الانتقام أو التعرض للنبذ من قبل الأسر يحول دون إبلاغ الناجين عن الجرائم و/أو يجعلهم يقبلون تسويات بديلة من قبيل التعويضات في شكل مبالغ نقدية أو سلع مادية أخرى.

دال – حماية الطفل

٤١ – ما زال الأطفال في الشمال عرضة للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قتل أحد الأطفال في سياق ذي صلة بالنزاع. وما زالت دوائر الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجال حماية الطفل، بدءا بالمدارس، لا تعمل بكامل طاقتها. وتعمل البعثة واليونيسيف مع حكومة مالي والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المجتمعية على إعادة إنفاذ الآليات المجتمعية لحماية الطفل. وفي عام ٢٠١٣، قدمت الأمم المتحدة والشركاء في مالي الخدمات الأساسية إلى ٢ ١٨٠ من الناجين من العنف الجنساني، كان من بينهم ٣٨١ طفلا، من قبيل المساعدة الطبية والمساعدة النفسية – الاجتماعية.

٤٢ – وحتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ظل تسعة أطفال كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة فيما سبق قيد الاحتجاز. وتم اعتقالهم قبل توقيع الحكومة والأمم المتحدة على بروتوكول ١ تموز/يوليه. ومافتئت الأمم المتحدة، ولا سيما البعثة واليونيسيف، تدعو إلى الإفراج عن هؤلاء الأطفال وإعادة تأهيلهم بدنيا ونفسيا واجتماعيا وإعادة إدماجهم في المجتمع. وفي تشرين الأول/أكتوبر، التأم شمل خمسة صبية كانوا مرتبطين فيما سبق بجماعات مسلحة بأسرهم بعد إقامتهم في مراكز العبور التي تدعمها اليونيسيف بينما كان يجري اقتفاء أثر أسرهم. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقل صبي بسبب ارتباطه بإحدى الجماعات المسلحة؛ وتم الإفراج عنه لاحقا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم جمع شمل ١٠ صبية من مراكز العبور التي تدعمها اليونيسيف بأسرهم. وقد تأخر إعادة جمع شملهم مع أسرهم لمدة أسبوعين بسبب الشواغل الأمنية في مجتمعهم المحلي الأصلي. وحتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، كان هناك ١٢ صبيا في مراكز العبور التي تدعمها اليونيسيف.

سادساً – الإنعاش المبكر والتنمية

٤٣ – ما زال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية محدودا في الشمال، إذ لم يستأنف العمل سوى عدد قليل من موظفي الخدمة المدنية. وقد تحسنت سبل الحصول على الرعاية الصحية: يعمل ٧٧ في المائة من المراكز الصحية في الشمال بشكل جزئي أو كلي (مقابل ٣٥ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وبالرغم من حملة العودة إلى المدرسة التي تقودها اليونيسيف والتي تدعم عودة ٠٠٠ ٥٠٠ طفل (٠٠٠ ٢٠٠ في الشمال و ٠٠٠ ٣٠٠ في الجنوب)، فإن عدد الطلاب الذين التحقوا بالمدارس أقل مما كان عليه قبل الأزمة. وما زالت الشواغل الأمنية وعدم وجود معلمين عوائق تحول دون إعادة فتح ٢٢ في المائة من المدارس في تمبكتو، و ٣٢ في المائة من المدارس في غاو، بينما لا توجد سوى ثلاث مدارس عاملة في كيدال تستوعب ٢٧٩ طالبا (مقابل ٥٧ مدرسة كانت تستوعب ٩٣٨ ٧ طالبا قبل الأزمة).

٤٤ – وتعزز البعثة حاليا قدرتها التنفيذية لتلبية احتياجات الإنعاش السريع في مالي من خلال المشاريع ذات الأثر السريع والصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي. وقد أُقرت تسعة من المشاريع ذات الأثر السريع (بقيمة ٢٨٠ ٣٠٩ دولاراً) لتمويل يشمل إعادة تأهيل الهياكل الأساسية والخدمات الرئيسية (الأماكن والساحات العامة، وتوفير المياه، وجمع القمامة، والإضاءة العامة) في غاو وكيدال؛ وتوفير سبل الرزق وتوليد إيرادات للمجتمعات الضعيفة (تقديم الدعم للإنتاج الزراعي والصناعات اليدوية) في غاو وتمبكتو؛ والتوعية (إنشاء محطات إذاعية محلية، والتدريب في مجال تحويل التراعات)؛ والمسائل الجنسانية (مراكز تأهيل المرأة) في غاو وكيدال. وتقام مشاريع إضافية لتأهيل المحاكم والسجون ومراكز الشرطة وتجديد المكاتب الحكومية وتحسين إمكانية الحصول على المياه والكهرباء في موبتي وغاو وتمبكتو وكيدال. وقد تلقى الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي مبلغاً إضافياً قدره ٤ ملايين دولار، فوصل بذلك رصيده الإجمالي إلى ١١ مليون دولار. وخصصت بالفعل أموال لدعم الاحتياجات التنفيذية لتجميع الجماعات المسلحة في الشمال، بينما ينظر حاليا في مقترحات إضافية لتعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن المالية ودعم عودة الإدارة في الشمال وتيسير عملية الوساطة. وتجري أيضاً عملية تعبئة للمزيد من الموارد من جهات تشمل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وذلك من خلال مناقشات تجرى مع الحكومة بشأن الاحتياجات ذات الأولوية.

٤٥ - وتوقعات النمو الاقتصادي هي توقعات إيجابية لعام ٢٠١٣، فالناتج المحلي الإجمالي الذي تقلص في عام ٢٠١٢ بنسبة ٠,٤ في المائة سينمو بنسبة تقدر بـ ٥,١٥ في المائة في عام ٢٠١٣. وينشأ عن المساعي الجارية لتهيئة بيئة أمنية وسياسية أكثر ملاءمة أثر اقتصادي إيجابي. غير أن النتائج الأولية للتقييم المشترك بين الحكومة والمجتمع الدولي للموسم الزراعي تتوقع انخفاضاً في إنتاج الحبوب بنسبة ١٩ في المائة بالمقارنة مع إنتاج فترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وانخفاضاً بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة مع متوسط إنتاج السنوات الخمس. والمساعدة الخارجية مرتفعة، إذ مثل الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين نسبة ٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ (بالمقارنة مع نسبة ٠,٧ في المائة التي سجلت في عام ٢٠١٢).

٤٦ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقديم الدعم لإعادة تأهيل التراث الثقافي لمالي، وقد أطلقت مؤخراً برنامجاً لتدريب موظفي البعثة على حماية التراث الثقافي. وقدمت اليونسكو مساعدة عاجلة لترميم مسجد جينغاربير والمكتبات الخاصة المتضررة من عملية التفجير الانتحاري التي نفذت في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت اليونسكو جلسة إعلامية ثانية في باماكو مع الجهات المعنية المحلية والدولية بشأن إعادة تأهيل التراث الثقافي في المنطقة الشمالية من مالي، للاطلاع على خطة العمل التي اتفق بشأنها في شباط/فبراير ٢٠١٣ وطلب الدعم من الجهات المانحة. وقد جُمع مبلغ قدره ٣ ملايين دولار تقريباً من أصل مبلغ إجمالي قدره ١١ مليون دولار.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٤٧ - ما فتئ البلد يواجه حالة خطيرة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتلقى ما يزيد عن ١,١ مليون شخص معونة غذائية. ومنذ بداية عام ٢٠١٣، أدخل ٠٠٠ ٢٢٧ طفل دون الخامسة إلى وحدات للإنعاش التغذوي. وتلقى ما مجموعه ٠٠٠ ٨٩ من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات دعماً غذائياً وقائياً (تغطية غذائية شاملة). وتقدر التوقعات القائمة على نتائج الدراسات الاستقصائية لمبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية التي أُعدت في عام ٢٠١٣ أن ٠٠٠ ٤٩٦ طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهراً يواجهون خطر سوء التغذية الحاد في عام ٢٠١٤، وأن ٠٠٠ ١٦٣ منهم يواجهون خطر سوء تغذية شديد و ٠٠٠ ٣٦٠ منهم يواجهون خطر سوء تغذية معتدل. وفي حين تزيد معدلات سوء التغذية شدة في الشمال مقارنة بغيره من المناطق، فإن غالبية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية (٨٥ في المائة) موجودون في مناطق مالي الجنوبية حيث الكثافة السكانية أكثر ارتفاعا بكثير.

٤٨ - وما زال اللاجئون والمشردون داخلياً من الماليين يعودون إلى مناطقهم الأصلية. فحتى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قُدر عدد الماليين المشردين داخلياً بـ ٨٢٢ ٢٤٥ شخصاً (مقابل ٠٠٠ ٢٨٣ مشرد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر)، في حين يظل نحو ١٧٣ ١٦٦ لاجئاً مالياً في البلدان المجاورة (موريتانيا: ١٩٨ ٦٦ لاجئاً؛ وبوركينا فاسو: ٩٧٥ ٤٩ لاجئاً؛ والنيجر: ٠٠٠ ٥٠ لاجئ). وقدرت دراسة استقصائية أعدتها المنظمة الدولية للهجرة في جنوب مالي (سيغو وكوليكورو وباماكو) أن ما نسبته ٨٤ في المائة من الأسر المعيشية المشردة داخلياً التي شملتها الدراسات الاستقصائية قد أعربت عن رغبتها في العودة إلى مناطقها الأصلية متى سمحت الظروف الأمنية بذلك. وتفيد المنظمة الدولية للهجرة بأن ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٣٧ شخص قد عادوا فعلاً إلى منطقتي تمبكتو وغاو رغم استمرار انعدام الأمن وعدم توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٤١٩ ٩ لاجئاً قد عادوا تلقائياً إلى مالي ما بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٤٩ - وما تزال خطة العمل المخصصة للشمال التي وضعتها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر توجه الاستجابة الدولية لأشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً وأنشطة الإنعاش المبكر الرامية إلى استعادة سبل الرزق ودعم اللحمة الاجتماعية. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وفرت عملية النداء الموحد من أجل مالي تمويلا بنسبة ٥٠ في المائة فقط، أو ما قدره ٢٣٩ مليون دولار، من المبلغ المطلوب وقدره ٤٧٧ مليون دولار.

ثامنا - إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٥٠ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، بلغ القوام العسكري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ٥٣٩ ٥ فرداً، من بينهم ١٤ امرأة، وذلك من أصل قوام مأذون به يبلغ ٢٠٠ ١١ فرد. ولدى البعثة خمس كتائب مشاة منتشرة في معظم المناطق الرئيسية، ومنها تيساليت وأغيلهوك وكيدال وغاو وميناكا وأنسونغو في القطاع الشرقي، وغوسي ودوينتزا وسيفاري وتمبكتو وغوندام ودیابلي في القطاع الغربي.

٥١ - وقد سُلمت إلى مالي شحنة أولى من المعدات الممولة من الصندوق الاستئماني لدعم بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية ويجري نقلها إلى الوحدات الإحدى عشر التي نقلت من بعثة الدعم الدولية. وتتألف هذه الأصول إلى حد كبير من مخازن للدفاع الميداني، مثل أكياس الحجارة والأسلاك الشائكة القابلة للطي. وسيحسن توزيع هذه الأصناف من الأمن

الشخصي للأفراد العسكريين في القِطاعات. ولا يزال رصيد يبلغ نحو ٢٤ مليون دولار متاحا وسيتواصل استخدامه لتقديم دعم إضافي إلى الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المذكورة. وانتهت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الفترة الزمنية الممنوحة لوحدات بعثة الدعم الدولية السابقة بقيادة أفريقية لكي تطور معداتها وفق مواصفات الأمم المتحدة أو تضع برنامجاً ذا مصداقية لتحقيق ذلك في الوقت المناسب. وأبدت جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبقوات للشرطة التزاماً جدياً في هذا الشأن إلى جانب جهات مانحة تعهدت بالتبرع بمبالغ كبيرة. وقامت البلدان التي تنتمي إليها الوحدات أو الجهات المانحة الثنائية بشراء معدات، ولكنها لم تسلم بعد إلى مالي بسبب المسافات البعيدة وعوامل لوجستية أخرى.

٥٢ - وجرى نشر ثلاثمائة جندي وإنشاء مستشفيين ميدانيين من المستوى الثاني أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد حددت الأمانة العامة للأمم المتحدة مصادر لتوفير نسبة ٩٠ في المائة من الوحدات العسكرية اللازمة والمتبقية التي تشمل كتيبتين للمشاة وطائرتين عموديتين (واحدة للخدمات وأخرى مسلحة)، ووحدة دمج جميع مصادر المعلومات. ويجري إعداد ما يلزم من ترتيبات لوجستية وترتيبات أخرى لنشر هذه الوحدات. وتشمل القدرات الإضافية التي ستتاح سرية للشرطة العسكرية وطائرة هليكوبتر متوسطة الحجم للخدمات وطائرة هليكوبتر مسلحة.

٥٣ - وأُحرز التقدم أيضاً في نشر عنصر شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولغاية ١٦ كانون الأول/ديسمبر، نشر ٩٥٦ فرداً من العدد الإجمالي المأذون به والبالغ ١٤٤٠ فرداً من أفراد الشرطة. ويشمل هذا العدد ٧٣ ضابطاً من ضباط الشرطة من أصل ٣٢٠ فرداً من المقرر نشرهم، وست وحدات من أصل ثماني وحدات شرطة مشكلة إضافية، ليصل مجموعهم إلى ٨٨٣ فرداً. ومنذ تقريري الأخير، وصل إلى مالي ١٥٧ فرداً من أفراد الشرطة، بما في ذلك وحدة من وحدات الشرطة المشكلة. ويتمركز واحد وأربعون ضابطاً من ضباط الشرطة في باماكو، بينما ينتشر ٣٢ آخرين في الشمال. ويوجد مقر وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة في باماكو وواحدة في كل من تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي. وحددت الأمانة العامة سبل توفير وحدة أخرى من وحدات الشرطة المشكلة، ولكنها تتخذ خطوات موزونة في تجنيد أفراد الشرطة ونشرهم بالنظر إلى العدد المحدود لأماكن الإيواء المتوفرة. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، فقد ملأت البعثة حتى الآن ما يقرب من ثلاثة أرباع الوظائف الدولية البالغ عددها ٤١٤ وظيفة دولية مأذون بها، وتحول تركيزها الآن إلى استقدام موظفين من فئة الخدمة العامة الوطنية.

٥٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت عملية سيرفال البعثة بالخدمات الهندسية الضرورية لأمور منها صيانة المطارات والتخلص من الأجهزة المتفجرة وعمليات الإجلاء الطبي والدعم الجوي عن قرب. وقد ثبت أن الدعم الهندسي حاسم الأهمية، بالنظر إلى أن مهندسي البعثة لن ينشروا إلا في أوائل عام ٢٠١٤.

٥٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد في شمال نهر النيجر خطر الإرهاب المحدد الهدف، ولا سيما الاختطاف. ويتولى كل من المسؤول المعين وفريق إدارة الأمن والفريق الأمني في مالي استعراض معايير العمل الأمنية الدنيا والإجراءات الأمنية الفعلية في جميع أماكن وجود الأمم المتحدة. ومن أجل مواصلة توعية الموظفين وتأهبهم، شارك ٤٥٦ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة في دورات تدريبية بشأن نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية فيما بين ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وتعمل البعثة على توفير التحسينات الأمنية اللازمة لجميع الأماكن المعنية ولكنها تواجه تحديات هامة تعزى بشكل خاص إلى الأصول الهندسية المحدودة.

تاسعا - التنسيق الدولي

٥٦ - في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، الذي يشترك في رئاسته كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، اجتماعه السادس في باماكو. وأتاح الاجتماع فرصة أمام الفريق لتبادل الآراء مع الحكومة بشأن التقدم المحرز في التصدي للتحديات التي تواجه مالي. وبينما رحب المشاركون بالتقدم المحرز على مدى الأشهر القليلة الماضية في إشاعة الاستقرار في المناخ السياسي، كرروا التأكيد على أهمية تنفيذ الاتفاق الأولي من أجل كفالة إعادة بسط سلطة الدولة بفعالية في الجزء الشمالي من البلد. وأعربوا أيضا عن بالغ قلقهم لتقلب الحالة الأمنية في شمال مالي، وأكدوا ضرورة توخي نهج شامل ومنسق في التصدي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل.

٥٧ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت في باماكو في الاجتماع الوزاري الأول بشأن إنشاء منتدى التنسيق المعني باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. واستضافت الاجتماع حكومة مالي التي ستترأس منتدى التنسيق خلال السنتين المقبلتين. وانضم إلى الاجتماع أيضا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس البنك الدولي ومفوض التنمية في الاتحاد الأوروبي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي ومبعوثي الخاص إلى منطقة الساحل. وأكدنا على الترابط فيما بين الأمن والتنمية وناقشنا سبل تعزيز التنسيق فيما بين المنطقة والمجتمع الدولي.

عاشرا – ملاحظات

٥٨ – منذ إجراء الانتخابات الرئاسية، أحرز تقدم ملحوظ صوب تحقيق الاستقرار في مالي. ومن مظاهر ذلك إجراء انتخابات تشريعية سلمية وشفافة أذنت بعودة النظام الدستوري على النحو الكامل في البلد. واتخذت الحكومة مبادرات من أجل إقامة عملية تشاورية، شملت عقد المنتدى الوطني المعني باللامركزية في مالي والمؤتمر الوطني المتعلق بالشمال ومؤتمرات غاو المحلية والإقليمية. وخطت الأطراف خطوات في طريق تنفيذ الاتفاق الأولي، وخاصة على صعيد تدابير بناء الثقة. وأثني على سلطات مالي لما اتخذ من تدابير بناء الثقة في سياق الاتفاق الأولي. وألاحظ بارتياح أن الجماعات المسلحة سلمت مقر المحافظة ومحطة الإذاعة في كيدال إلى الحكومة، مما شكل خطوات أساسية نحو استعادة سيادة مالي الكاملة. وأرحب بالمساعي التي بذلها ممثلي الخاص، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الرئيسيين الآخرين، دعما للمفاوضات التي أسفرت عن هذه الخطوات الإيجابية التي تؤكد التزام الأطراف بتسوية الأزمة سلميا وتصميمها على ذلك.

٥٩ – والمؤتمرات المذكورة أعلاه ليست سوى الخطوة الأولى على طريق طويل نحو بسط سلطة الدولة على شتى أنحاء البلد واستعادة السلام والاستقرار في مالي. وهي تتيح فرصة للماليين من أجل الانخراط في حوار وطني حقيقي شامل للجميع بشأن التحديات التي تواجه بلدهم، والاتفاق جماعة على السبيل المتعين نهجه من أجل التصدي للأسباب الجذرية للأزمة. وأدعو الجماعات المسلحة إلى أن تبادر بدعم الحوار الشامل وعملية تجميع المقاتلين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) والاتفاق الأولي. وأشجع جميع العناصر الفاعلة في مالي على أن تنتهز الزخم الحالي وتتفق على خريطة طريق لإجراء محادثات شاملة للجميع في أقرب وقت ممكن وفقا للاتفاق الأولي.

٦٠ – ومن ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، زرت مالي وأجريت محادثات مع الرئيس إبراهيم بوبكار كيتا على هامش الاجتماع الوزاري الإقليمي المعني بمنطقة الساحل، وناقشت التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الأولي. وخلال الاجتماع، أكد الرئيس كيتا أهمية معالجة الأسباب الجذرية للأزمة من خلال تحسين الحوكمة وحماية حقوق الإنسان وبسط سلطة الدولة على شتى أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، أكد ضرورة إجراء عملية حوار ومصالحة على الصعيد الوطني شاملة للجميع وتوخي نهج شامل إزاء الانتخابات التشريعية.

٦١ - ولا زلت أشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة السائدة في شمال مالي، وخاصة تزايد الهجمات الإرهابية التي أدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى مصرع وإصابة مدنيين ماليين وأفراد من قوات الأمن المالية وأربعة جنود من البعثة وصحفيين فرنسيين اثنين. وأحث الأطراف في الاتفاق الأولي على الامتناع عن أعمال الاستفزاز والعنف وعلى العمل سوية لكفالة الأمن لجميع الماليين، بما في ذلك وضع تدابير لتعزيز الأمن في الشمال وتيسير عودة اللاجئين وتوسيع نطاق انتشار الإدارة المحلية وقوات الأمن والدفاع تدريجيا في شتى أنحاء البلد. ولن يتسنى مواجهة تقلبات الأوضاع ومخاطر الهجمات إلا باقتران العمل العسكري الفعال بالتعاون، وإجراء مفاوضات سياسية شاملة للجميع، وإحراز التقدم نحو الإنعاش المبكر.

٦٢ - ولالتزام المجتمع الدولي المتواصل أهمية بالغة. وأدعو الحكومة إلى وضع إطار للتشاور من خلال الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) والاتفاق الأولي، يكون موازيا للمحادثات الشاملة للجميع والمفاوضات مع الأطراف الموقعة على ذلك الاتفاق. وقد أحرزت لجنة المتابعة والتقييم واللجنة التقنية المشتركة للأمن تقدما في تنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار التي تنص على إنشاء مواقع تجميع للمقاتلين. غير أن من المهم أن تتفق الأطراف في أقرب وقت ممكن على عمليات تجميع إضافية وعلى برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتسم بالفعالية. فلا مجال لقبول أي تأخير إضافي في ذلك. وأهيب كذلك بالمجتمع الدولي ككل أن يقدم الدعم اللازم إلى البعثة، بجملة وسائل منها تعبئة أصول وعناصر تمكين إضافية من أجل تيسير إتمام نشر البعثة بسرعة.

٦٣ - ومع انتقال البلد تدريجيا إلى بيئة مؤسسية أكثر استقرارا، يعتبر قيام الحكومة بتسريع وتيرة توفير الخدمات الأساسية للسكان وتمتيعهم بفوائد السلام الأخرى من الأمور الحيوية. وأدعو السلطات إلى تهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا ولإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية دون خشية الإجراءات الانتقامية. ويساورني القلق لأن عدد المشردين يبلغ ٠,٥ مليون نسمة ولأن ما لا يقل عن ١,٤ مليون نسمة في حاجة إلى مساعدة غذائية فورية. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة وزيادة ما يقدم من المساعدة إلى السكان المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال منهم، وإلى سد النقص في تمويل النداء الموحد لمالي، مع الإشارة إلى أن ٥٠ في المائة فقط من المبلغ اللازم قد تم توفيرها حتى الآن. وفي انتظار ذلك، ينبغي ألا يغيب عن البال أن الأزمة أثرت على جميع الماليين، بمن فيهم من يعيش في الجزء الجنوبي من البلد. وإني أعول على تضامن المجتمع الدولي من أجل المساعدة في تخفيف معاناة السكان المتضررين.

٦٤ - وأرحب باعتماد حكومة مالي لخطة الإنعاش المستدام لمالي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، والبرنامج الاستعجالي لإنعاش التنمية في الشمال، وبرنامج عمل الحكومة وتوجيهاتها الاستراتيجية وأولوياتها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وأحث أيضا سلطات مالي والمجتمع الدولي على الوفاء بالتعهدات المتبادلة المقطوعة خلال مؤتمر الجهات المانحة رفيعة المستوى لتنمية مالي المعقود في بروكسل في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣.

٦٥ - وبينما يتوقع المجتمع الدولي إنهاء العملية الانتخابية بنجاح، أدعو الرئيس كيتا وحكومته إلى مواجهة التحديات الحاسمة المتعلقة بالحوكمة بما يتيح للدولة استئناف عملها بفعالية، وذلك على سبيل الأولوية. وتشمل هذه التحديات الإصلاح المؤسسي وإصلاح قطاع الأمن والحوار الوطني والمصالحة والعدالة. ولا تقل عن ذلك أهمية مكافحة الفساد والجريمة المنظمة وضرورة توطيد آليات المساءلة. وستساعد هذه التدابير بدورها في تيسير صرف التمويل المتعهد به في مؤتمر المانحين المعقود في أيار/مايو من أجل إطلاق برامج التنمية التي تمس الحاجة إليها.

٦٦ - وأدين بأشد العبارات الهجمات التي نفذت في تيساليت وكيدال وأسفرت عن مقل أربعة من حفظة السلام. وأوجه خالص تعازي إلى حكومتي تشاد والسنغال وإلى أسر وأصدقاء ورفاق حفظة السلام الذين راحوا ضحية الهجمات. وشعرت بالجزع كذلك لسماع خبر قتل صحفيين فرنسيين في كيدال أيضا. وينبغي شجب مثل هذه الأعمال التي تعتبر انتهاكا للقانون الدولي. وأدعو الحكومة إلى متابعة مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة أمام القضاء.

٦٧ - والتحديات التي تواجه منطقة الساحل تحديات كثيرة. وأعيد في هذا الصدد تأكيد تضامني مع شعب مالي ومنطقة الساحل، وأشدد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي على مواجهة التحديات الماثلة أمام المنطقة. وأرحب بالاجتماع الوزاري الذي استضافته حكومة مالي باعتباره فرصة للوقوف على شواغل وأولويات بلدان المنطقة وتعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين. وأثني كذلك على الاتحاد الأفريقي لما يضطلع به من أعمال في سبيل تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل من خلال عملية نواكشوط التي أعلن عن انطلاقها في آذار/مارس ٢٠١٣. وثمة أيضا حاجة جلية إلى توخي نهج شامل ومنسق إزاء مواجهة هذه التحديات من أجل كفالة الأمن والتنمية والاستقرار في منطقة الساحل على المدى الطويل. ويشمل ذلك تعزيز مؤسسات الدولة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٦٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، ألبيرت خيرارد كوندرز، لروح القيادة التي يبديها ولدعمه الحثيث لمالي شعبا وحكومة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذا المنعطف الحاسم. وأعرب كذلك عن تقديري للشركاء الثنائيين والإقليميين ومتعددي الأطراف، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية، لما يضطلعون به من أعمال دعما لعملية السلام في مالي.